

آليات تحسين دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

Les mécanismes visant à améliorer le rôle des collectivités locales pour le développement local

تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/08/15

تاريخ إرسال المقال : 2017/05/12

سلامة عبد المجيد / طالب دكتوراه جامعة الجزائر 1

الملخص :

إن تفعيل دور الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية لا يتم إلا من خلال ثلاثة عناصر أساسية: العنصر البشري, المادي والمعلوماتي فالأول يكون من خلال إعداد قوي للقيادات المحلية منتخبة ومعينة والأولوية تكون للأولى لأنها أقرب للديمقراطية والشرعية ويكون ذلك بإصلاح المنظومة القانونية للطبقة السياسية من جهة والمنظومة الانتخابية المحلية من جهة ثانية بالإضافة إلى ذلك إحلال القطيعة وبصفة تدريجية بين ميزانية الدولة والوعاء المالي المحلي من جهة بالإتجاه نحو الشراكة الاقتصادية الحقيقية بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص من جهة وإنتاج منظومة استثمارية محلية تعقمها منظومة جبائية محلية جديدة تستجيب لمتطلبات منظومة الاستقلال المالي المحلي مع ضرورة إعادة النظر في معايير توزيع الصلاحيات ليؤخذ بعين الإعتبار مؤشرين أساسيين أولهما مدى تحقيق النمو السوسيو إقتصادي المحلي وثانيهما مدى مساهمة هذا النمو في المحافظة على سيادة الدولة ووحدتها .

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية , الجماعات المحلية, المنتخب المحلي , النظام الانتخابي .

Résume:

L'activation du rôle des collectivités locales dans le domaine du développement local n'est pas prise , seulement par trois éléments de base: l'élément humain, financier et informationnel, La première est à travers une forte préparation des dirigeants locaux :élus et cadre nome et les élus sont prioritaire parce qu'ils sont plus proches de la légitimité et la démocratie et celui la être par la réforme du syst ème juridique et les parties politique d'une part et le système des élections locale deuxième main en plus il faut Causer une rupture progressivement entre le bud-

get de l'Etat financier budget des collectivités locale d'une part la tendance à un véritable partenariat économique entre eux et le secteur privé et la production de système d'investissement local, suivi d'un nouveau système fiscal local répond aux exigences de l'autonomie financier local avec une nécessité de revoir la répartition des attributions du pouvoirs à prendre en considération les indicateurs essentiels d'abord ; la mesure dans laquelle la situation socio-croissance économique local et d'autre part, la contribution de cette croissance pour maintenir la souveraineté et l'unité du pays.

Mots-clés: développement local, communautés locales, équipe locale, système électoral.

مقدمة :

إن تحقيق تنمية مستدامة في الجماعات الإقليمية الجزائرية مرتبط بإجراءات وقواعد صعبة من الناحية العملية، لأنه يتطلب إرادة سياسية قوية، مجتمع مدني واع بأهميتها كونها آليات جديدة للتنمية المحلية، مجالس محلية منتخبة تدرج هذه الفكرة في برنامجها السياسي مع فسحها المجال لمبادرة المواطنين، كما أن تحقيق تنمية مستدامة يفرض على السلطات المحلية تشخيص دقيق لكافة المشاكل التي تشكل عائقا أمام تجسيدها على أرض الواقع وذلك لاتخاذ حلول ناجعة وفعالة¹

وحتى تكون هذه الحلول كذلك كان لزاما البحث عنها بالولوج إلى تعقيدات تلك المشاكل التي تقف وراء بروز هذه الحلول الى النور ومعاينة أسبابها عند المشرع الجزائري ومن ثمة تذليل الصعوبات والمشاكل بدءا بتفكيك محتوياتها والمؤثرات المتعلقة بها ليتسنى لنا فيما بعد محاولة إصلاح الخلل من موطنه بصفة جذرية ودقيقة وبآليات قانونية.

فما هي هذه العمليات والآليات الناجعة التي من خلالها تحقق التنمية على المستوى المحلي؟ وإذا كانت هذه الآليات تختلف من قطر لآخر ومن زمن لغيره فما هو نوع هذه العمليات والآليات التي يمكن اقتراحها وفقا لمقتضيات الزمان والمكان؟ وبعبارة أدق ما هي الآليات التي يمكن بها تحسين دور الادارة المحلية وتحديد الجماعات المحلية في التنمية المحلية؟

المبحث الأول : الآليات الهيكلية

قوانين التاريخ تؤكد أنه من لا يتجدد بالضرورة يتبدد, والميكانيزمات التي تستخدم حالياً في إدارة الشأن المحلي وبالأخص الجماعات المحلية لا تراعي المستجدات والتطورات الحالية لاسيما ما تعلق منها بالمنظومة القانونية المحلية وعلاقتها بالتنمية وأقصد بذلك قانون الولاية والبلدية والتركيبية الإدارية المحلية وتأثرها بالقواعد العامة للقانون الإداري أكثر مما يجب أن تكون عليه في عصر العولمة الاقتصادية والتي يجب أن تركز على إشراك الجماعات المحلية في التنمية من خلال إعادة النظر في البعد الاقتصادي التنموي لهذه الجماعات والذي يعتمد لغة قواعد القانون التجاري ومن ثمة خلق الثروة التي تساهم في التمويل الذاتي بدل الاعتماد على الميزانية العامة للدولة والجماعات المحلية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إعداد قادة محليين يكرسون لهذه الثقافة وهذا لا يكون أيضاً إلا من خلال إصلاح منظومتين أساسيتين بينهما علاقة تأثير وتأثرهما منظومة الطبقة السياسية والنظام الانتخابي وستناول الأولى في البداية من خلال عنصرها البشري وهو العنصر المغيب في تشريعاتها

المطلب الأول : ترشيد المنظومة القانونية للطبقة السياسية في عنصرها البشري

إن إعداد العنصر البشري للقيادة المحلية بالضرورة تكفله الطبقة السياسية من خلال ثلاثة أبعاد : التكوين المعرفي والتدريب السياسي والاقتصادي ولا نجد هذه الأبعاد منصوص عليها ضمن المنظومة القانونية المتعلقة بالأحزاب السياسية فهي تركز على الجانب الهيكلي والتنظيمي والولاء الحزبي أكثر من هذه الأبعاد وسواء كان ذلك على مستوى قانون الأحزاب السياسية أو القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية لهذه الأخيرة وعليه وجب على المشرع تكريس ثقافة التكوين المعرفي والتدريب السياسي والاقتصادي ضمن هذه المنظومة بشتى مستوياتها بدءاً بالدستور وانتهاءً بوجود التنصيص عليه في الأنظمة الداخلية واللوائح لهذه الأحزاب حتى تنتج أحسن القيادات خاصة على المستوى المحلي.

الفرع الأول : التنشئة السياسية

تمر التنشئة السياسية بعدة مراحل والتي يكتسب من خلالها المنتخب مهارات العمل السياسي وتبدأ بمرحلة الطفولة : حيث تبدأ التنشئة السياسية خلال مرحلة الطفولة المبكرة وعندما يصبح الطفل قادراً على الإتصال بالبيئة الإجتماعية ، تعتبر التوجهات في هذه المرحلة عاطفية في جوهرها ، نحو الأمة والرموز والشعارات السياسية بالإضافة إلى ذلك فإنها تتخذ شكل إرتباطات ومشاعر غير واضحة فالطفل يستطيع أن يقول أنا أنتهي إلى الأحزاب الديمقراطية ولكن لا يستطيع أن يبين الأسباب التي دفعته لأن يكون كذلك، أو يعرف معنى الديمقراطية. كذلك تتشكل الانتماءات للجماعات الطبقية والعرقية والدينية في هذا العمر

المبكر، أما مرحلة الطفولة المتأخرة ، فتتسم التوجهات السياسية أثناءها بطابعها الخاص ، حيث يبدأ الطفل في سن (العاشرة) والحادية عشر في الإبتعاد عن التصورات الشخصية والعاطفية وتصبح لديه قدرة أكبر على استيعاب أفكار وعلاقات مجردة ، فالرئيس و منصب الرئيس يعتبران شيئاً واحداً بالنسبة للطفل الصغير، بينما يستطيع الأطفال في مرحلة الطفولة المتأخرة التمييز بين رئيس معين ومنصب الرئاسة نفسه² ثم تبدأ مرحلة المراهقة السياسية حيث أساليب التقويم والإدراك السياسي تكشف عن نفسها بصورة واضحة ، أي أن الفرد ينشأ على التعامل على أساليب تفكير معقدة ، كما تشهد هذه المرحلة القدرة على إدراك أسباب ونتائج المشكلات، وقدرة التفضيلات السياسية بالرجوع إلى قيم عامة أو مبادئ خلقية فردية، وأيضاً تشهد هذه المرحلة ، ظهور فكرة الانتقال من الأنا الضيقة إلى الدائرة الاجتماعية الأوسع والتسليم بأن التصرف الجماعي طريق لحل المشكلات السياسية، ويمكن أن تشهد هذه المرحلة بداية حمل الأفكار وقد تكون مرحلة التكوين هذه هي مرحلة تنشئة مباشرة. ليصل في النهاية إلى مرحلة النضوج السياسي حيث تكون معظم التنشئة السياسية في هذه المرحلة وفيها تدريب على دور معين في الحياة العامة، أما التنشئة السياسية في مرحلتها الطفولة والمراهقة فهي تنشئة عامة، فإذا كانت مرحلتها الطفولة والمراهقة تهدف إلى تنشئة الفرد على الاندماج في المجتمع و تقبل قيمه وأفكاره وطرق السلوك فيه، فإن التنشئة في مرحلة النضوج هي ممارسة المسؤولية. فالمنتخبون يقومون بأدوار سياسية مرسومة مسبقاً وعليه يتحدد السلوك السياسي لكل واحد بما يكون قد تراكم لديه من معارف وقيم على طوال مدة الطفولة والمراهقة، ثم بالقيم والمعارف التي يكسبها خلال مرحلة النضوج، فعلى سبيل المثال يخضع عضو المجلس المحلي المنتخب لعملية تنشئة بعد انتخابه ويتحدد سلوكه التمثيلي بمعارفه واتجاهاته السابقة على انتخابه ، ثم بالخبرات التي يحصل عليها داخل الجماعة المحلية قد تكون التنشئة السياسية خلال مرحلة النضوج استمراراً للتنشئة في مرحلتها الطفولة والمراهقة مما يؤدي ذلك إلى تعزيز القيم والاتجاهات في المرحلتين الأولى والثانية ، ويصبح بذلك سلوك سياسي محافظ وفي أحيان أخرى قد يتعرض الفرد إلى تنشئة سياسية من نوع آخر ومن قبل هيئات أخرى كالأحزاب مثلاً ، بحيث تتعارض هذه التنشئة في مرحلتها الطفولة والمراهقة مما يقود إلى إحداث تغيرات رئيسية في السلوك السياسي³.

الفرع الثاني : التكوين والتدريب

والمقصود هنا بالتكوين العلمي والمعرفي فالحديث عن قيادات محلية جادة دون مستوى علمي ومعرفي ضرب من السفسطة إضافة إلى الخبرة والممارسة تحتاج القيادات المحلية إلى المعرفة العلمية لاسيما فيما يتعلق بجوانب التسيير والقوانين حتى يمتلك المعنيين الآلة التي تحرك الجماعات المحلية إلى النمو على جميع المستويات ولا يشترط أن تكون هذه القيادات متخصصة في مجال التسيير أو القانون وان كان هذا التخصص سيضاف إلى رصيدهم في

النجاح في التسيير لكن اساس هذه المعرفة العلمية ونواتها هو العلم بالمقدرات لهذه الجماعات المحلية وما يقابله من مشاكل في التنمية المحلية حتى يستطيع توظيف هذه المقدرات لحل المشكلات والمعضلات المحلية

المطلب الثاني : إنتاج نظام انتخابي له تأثير على تجديد الطبقة السياسية

يحتاج النظام السياسي إلى انتقاء نظام انتخابي معين ، لانتخاب مؤسساته التمثيلية محليا، فعلى مهندسو الإصلاح السياسي ان يعمدوا إلى وضع مسألة تعديل النظام الانتخابي السائد ضمن أولويات الأجندة السياسية للحكومة. وذلك نتيجة لجملة من الإعتبارات السياسية والاجتماعية وحتى الإقتصادية ذات التأثير المحلي والبعد الوطني، وهذا ما توخاه المشرع الجزائري، بعد إدخال مجموعة من التعديلات الدستورية والقانونية على نظام الانتخاب بصفة عامة ونمط الاقتراع المحلي على وجه الخصوص على مدار سنوات الإصلاح الانتخابي وما ترتب عن ذلك من نتائج إيجابية وتداعيات سلبية على حقل العملية السياسية والانتخابية⁴ وتنتج عن نمط الاقتراع السائد أثارا على الأطراف السياسية، وعلى درجة إستقلالها ونشاطها وعملها، وحول ظروف وشروط وأوقات وتحالفها (وتنافسها).

الفرع الأول : النظام الانتخابي السائد

عادة ما يشجع نظام التمثيل النسبي على تعدد الأحزاب في الساحة السياسية الوطنية منها والمحلية⁵، وهذا ما توخته مختلف الإصلاحات الدستورية والسياسية في الجزائر منذ سنة 1989 حيث لازمت وفي مناسبات عديدة الإصلاح الانتخابي بمواعيد الإصلاح الحزبي في شكل قوانين عضوية منذ سنة 1997 ، بعد الإعتماد الفعلي لنمط إنتخاب محلي قائم على التمثيل النسبي وفقا للقائمة المغلقة، حيث وافق تطبيقه مشاركة ما يزيد على 53 تيار حزبي ناشط في الساحة السياسية الجزائرية أنداك على إعتبار الحزب السياسي هو الفاعل الأساسي في أية عملية إنتخابية⁶

الفرع الثاني : اثر النظام الانتخابي السائد على تكوين الطبقة السياسية

نتيجة لعلاقة التأثير المتبادل بين النظام الحزبي وطبيعة النظام الانتخابي السائد فإن تطبيق نظام التمثيل النسبي في الإنتخابات المحلية من شأنه أن يؤثر في النشاط الحزبي عبر الأطر التالية:

أ- يساعد نظام التمثيل النسبي الأحزاب الصغيرة والحديثة النشأة ذات الوعاء الانتخابي المحدود في الحصول على تمثيلها في المجالس المحلية المنتخبة. فباستثناء تلك الحالات التي قد تسيطر عليها الأحزاب الكبيرة ذات الإنتشار الواسع والتجارب

الانتخابية الناجحة على عضوية المجلس المنتخب، يصبح بإمكان أي حزب أن يحصل على نسبة بسيطة من أصوات الناخبين، للحصول على تمثيل له ضمن مقاعد الدائرة الانتخابية، وهذا ما قد يكفل ويشجع مبدأ التعددية الحزبية كمعيار أساسي لاستقرار شرائح المجتمع المحلي التي تقوم على محدد التنوع العرقي والقبلي العشائري⁷

ب- يعمل هذا النظام الانتخابي على تحفيز، ودفع الأحزاب السياسية للتوجه إلى أكبر قدر ممكن من شرائح المجتمع المحلي خارج نطاق أفراد الوعاء الانتخابي المؤيد لهذه الأحزاب، أو تلك التي تتوقع حصول منافسة كبيرة فيها من طرف قوى سياسية أخرى، لأن الحافز الحقيقي في ظل نظام التمثيل النسبي يكمن في العمل على الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، بغض النظر عن مصدر تلك الأصوات، إذ أن الحصول على صوت إضافي قد يسهم في حصول الحزب على مقعد تمثيلي جديد، أو يضمن للحزب البقاء في دائرة التنافس الحزبي على مقاعد الدائرة الانتخابية، وفي بعض الحالات ضمان التواجد في المشهد السياسي. وهذا توخاه المشرع الجزائري من خلال إقرار بعض الإجراءات المنظمة للعملية الانتخابية بتحديد نصاب الابعاد (العتبة)، وآلية الباقي الأقوى في تحديد نتائج الإقتراع وتوزيع مقاعد التمثيل

ج- يحفز نظام التمثيل النسبي على قيام الأحزاب السياسية بتشكيل تجمعات إنتخابية من قبل المترشحين المتقاربين فكريا، أو إيديولوجيا لتقديم قوائم موحدة من المرشحين المحليين في الإنتخابات المحلية (تكتل الجزائر الخضراء) أو الدخول بقوائم حزبية متعددة وبخلفية سياسية واحدة (أحزاب التحالف الرئاسي سابقا). يسود هذا النموذج من التجمعات الانتخابية المناسبة، عندما يفتقد المجتمع المحلي لقوى سياسية وحزبية قوية ومتماسكة، أو بعد ظهور بعض الحالات المرضية على الهياكل التنظيمية والممارسات الحزبية مثلما كان عليه الحال لبعض الأحزاب السياسية في الجزائر أي تفشي معضلة الحركات التصحيحية على مستوى الأحزاب الكبيرة والصغيرة⁸.

المبحث الثاني: الآليات الوظيفية

المطلب الأول: المشاركة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص

إن تحقيق استدامة التنمية المحلية تتطلب تعزيز مشاركة بين جميع الفواعل والشركاء في التخطيط للتنمية المجتمعية لذا فإن التنسيق بين كل شركاء التنمية المحلية في أهداف وغايات وخطط التنمية المحلية سيسهم دون شك في القضاء على التباين في التنمية بين الحضر والريف وبين المناطق الريفية ذاتها.. ويصب في تحقيق أهداف التنمية بمستوياتها المختلفة ويعمل على

تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من الفقر وضمان استدامة التنمية عموماً.

والتنمية المحلية التشاركية صار لها من الأهمية القصوى في السنوات القليلة الماضية، وتعتبر المحليات هي النواة الأولى والرئيسية للتنمية المحلية نظراً لقرّبها من المواطن المحلي بالأساس.⁹

الفرع الأول : مفهوم الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص

ونعني بالشراكة مع القطاع الخاص تلك العقود الادارية، التي تعهد بموجبها الدولة أو المؤسسة العمومية الى شخص خاص ،لمدة محددة تتناسب مع حجم الإستثمارات المرتقب انجازها كما ان لها مهمة شاملة وكلية تتضمن التمويل والبناء والاستغلال وفي بعض الاحيان تدبير المرفق العام¹⁰ فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد في عملية التنمية، وسيادة مفهوم الشراكة في عملية التنمية يستوجب إدراج القطاع الخاص ،ويطلق اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر، الذي يركز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل الدولة أو أي جهة أخرى في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة

الفرع الثاني : أهمية الشراكة بين الجماعات المحلية مع القطاع الخاص

إن القطاع الخاص يحظى بأهمية كبيرة حيث يعتبر أحد الأعمدة الأساسية في مجال الشراكة في التنمية ، خاصة وأن تحقيقها سواء على المستوى المحلي أو الوطني لا يتحقق إلا بتكامل الأدوار بين الدولة بمختلف أجهزتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني ويظهر دور القطاع الخاص خاصة في ظل التوجه نحو اللامركزية وزيادة مستوى المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، حيث أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب وضع إستراتيجية تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، خاصة وأن القطاعين أكثر علاقة على المستوى المحلي منه على المستوى الوطني ، وتكون هذه الإستراتيجية بمثابة الإطار والخريطة الاقتصادية التي تستدل بها جميع القطاعات نحو تحقيق التنمية، حيث أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية ، ورفع مستوى معيشة المواطنين ، وتوفير فرص العمل، تحسين مستوى الخدمات لهم خاصة وأن القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة ، وبالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانات وفرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العامة المحلية ، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة أو شركات الاقتصاد المختلط أو التدبير المفوض أو عقود الامتياز... وهذا بدوره يتيح آليات جديدة للتسيير وتجاوز الطرق التقليدية في إدارة المرافق العامة المحلية ولقد أصبح تحقيق التنمية المحلية رهيناً بتفعيل العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام والإيمان بأن

هذه الشراكة هي منطلق التنمية الحقيقية في المجتمعات المحلية ومن شأنها أن تخلق مشروعات تعاونية لتوفير التجهيزات الأساسية، الكفيلة بتشجيع روح المبادرة الحرة وخلق المقاولات بناء على الخبرة المزدوجة، ولهذا يتعين على الدولة بمختلف مؤسساتها وضع سياسات تسمح بخلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص تسهم في تطويره وتقويته بما يمكنه من أن يصبح شريكا أساسيا مع القطاع العام في إرساء التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، ضمانا للمساءلة العمومية وتحسينا للخدمات المقدمة للسكان. وقد تعترض القطاع الخاص جملة من القيود تحد من الشراكة الفعالة في قيامه بدوره الحقيقي في مجال التنمية، خاصة ما يتعلق بالمعيقات البيروقراطية، وعدم توفر التمويل اللازم لدعمه، وعليه لابد من البحث في سبل تفعيل القطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بضرورة إشراك القطاع الخاص في مجال رسم السياسات العامة.¹¹

المطلب الثاني: الاستقلال المالي للجماعات المحلية عن ميزانية الدولة

إن النشاطات الأساسية للجماعات المحلية الرامية إلى التنمية لا تتم إلا عن طريق ركائز مالية والتي تتجسد في الميزانية، كون أن أي حركة إدارية (نفقة) لابد أن يقابلها تقييد مالي في الميزانية وتعتبر هذه الأخيرة تعبيراً عن سياسة تنموية محلية كونها تدخل في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، التي تعبر عن مجموع القواعد التي تحكم مالية الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والهيئات الأخرى التابعة للقانون العام، وتحتل المالية المحلية في الوقت الراهن صدارة التفكير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي اعتمدت اقتصاد السوق. وعليه ينبغي التفكير في كيفية جعل الجماعات المحلية قادرة على امتلاك الوسائل المالية الكافية، وكيفية تشجيعها على إنفاقها بشكل محكم قصد توفير خدمات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية تلي الحاجات الضرورية للمواطنين من خلال اعتماد لامركزية مالية، فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع في تسيير شؤونه وتسمح بالتقدير الحقيقي لحاجات المجتمع الواجب تلبيتها، وفي الأخير تفتح المجال للمنافسة وجلب الاستثمار لترقية التنمية وبما أن إعادة النظر في وظائف الجماعات المحلية ومسؤولياتها أمر ضروري فإن التصور الفعال لماليتها المحلية هو الآخر أمر ضروري. وعليه كيف يمكن تحفيز الجماعات المحلية وتشجيعها قصد تطوير موارد جديدة بدلا من انتظار تسوية مشاكلها المالية عن طريق زيادة التحويلات الواردة من ميزانية الدولة فقط؟ وكيف يمكن إصلاح المنظومة بوضوح بين الجباية العامة والجباية المحلية والعمل على أن تنشئ هذه الأخيرة موارد معتبرة تمكن الجماعات المحلية من ترقية أعمال التنمية أو توفير خدمات عمومية ذات نوعية جيدة؟

الفرع الأول : اعتماد نظام عصري للجباية المحلية وتوزيع الموارد

إن إصلاح المالية المحلية مسألة نصت عليها قوانين المالية منذ عهد الأحادية وحتى في ظل التعددية إلا أن هذا الإصلاح هو مشروع لم يتحقق بعد، رغم أن عدة مشاريع ودراسات تمت في هذا المجال، ليتم في الأخير تأجيل العملية أو بالأحرى إهمالها بسبب غياب إرادة سياسية حقيقية لتحقيق هذا الأمر، لذلك صار من الضروري الشروع الفعلي في عملية تطوير المالية المحلية واستكمالها مع الأخذ بعين الاعتبار كل الأمور المساعدة عليها ومنها إعادة تحديد الصلاحيات بين الدولة والمؤسسات الأخرى ويتم ذلك عن طريق تحديد الإحتياجات بدءاً من المستوى المحلي. وينبغي أيضاً إدخال تعديلات على موارد الجماعات الإقليمية تتماشى مع الإصلاحات التي تقوم بها في إطار إعادة توزيع أمثل وأوضح وأكثر عصرياً للموارد المحلية. ولتنفيذ هذا الإصلاح لا بد من وضع إطار ومنهجية عمل من شأنها أن تفضي إلى إعداد مشروع حقيقي، يرسخ من خلال آثاره المباشرة أسلوباً جديداً للتسيير والتنمية. وبعبارة أخرى فإن إصلاح المالية يتوقف على إعادة النظر في الجباية الوطنية ومن ثمة خلق جباية محلية فعالة

إن المنظومة الجبائية الحالية معقدة ومتشعبة، حيث تصب فيها كل من الضرائب المحلية والضرائب العامة، وبعد ذلك يتم توزيعها بالتساوي مما يشوه الجباية المحلية وينجم عنه منظومة مختلطة حيث تتعايش فيها الجباية المحلية والجباية الوطنية، ثم يعاد توزيعها على الميزانيات المحلية، وذلك من أجل تذليل الصعوبات التي لا يمكن تفسيرها بالبراهين التقنية، وبالتالي حتمية الفصل الفعلي والقانوني للجباية المحلية عن جباية الدولة لتوصل إلى جهاز مالي محلي أيسر وأنجع، والمقصود هو التوصل ميدانياً إلى تخصيص لكل هيئة محلية (ولاية، بلدية) نوعاً من الضرائب الخاصة بها المحددة والمحصل عليها لفائدة كل هيئة من هذه الهيئات على حدى بدلا من الإستمرار في تطبيق الجهاز المحلي المتمثل في تقسيم تعسفي للضريبة بين مختلف الهيئات الإدارية.¹²

الفرع الثاني : تشجيع الاستثمارات المحلية

ويتم ذلك بالإهتمام ببرامج التنمية من خلال مراجعة مجال تدخل البرامج القطاعية اللامركزية بالتحديد الدقيق لمحتوى البرامج الذي يجب أن يطابق الخدمة العمومية القاعدية التي تتكفل بالخصوصيات المحلية، مع الأخذ بعين الإعتبار مقاييس الفعالية بالاضافة الى ذلك توضيح مسؤوليات المتدخلين في عملية اتخاذ القرار وإنشاء هيئة جهوية تكلف بتأطير الجماعات الإقليمية في مجال الدراسات الخاصة بالمقاييس، والبحث على التضامن بين البلديات والولايات وتنسيق مخططات التهيئة الإقليمية وتمويلها بالاضافة الى تشجيع الاستثمار الذي من شأنه أن يعود بموارد معتبرة لصالح الجماعات الإقليمية بالاضافة الى إقامة إطار للتشاور دائم وموسع لمختلف الفاعلين في النشاط الاقتصادي والاجتماعي الدولة، الشركاء الاقتصاديون ،

الاجتماعيون والمنتخبون) قصد تحقيق خدمة عمومية ذات جودة وتحديد النفقات المتكررة عند برمجة المشاريع كذلك استغلال الموارد الطبيعية والبشرية على المستوى المحلي من أجل الاستثمار¹³.

الخاتمة:

إن ترشيد الحكم المحلي من دون ربط الجماعات المحلية بالتنمية المحلية ضرب من السفسطة ولا يتم هذا الربط إلا من خلال ثلاثة عناصر أساسية العنصر البشري، المادي والمعلوماتي فالأول يكون من خلال إعداد قوي للقيادات المحلية منتخبة ومعينة والأولوية تكون للأولى لأنها أقرب للديمقراطية والشرعية ويكون ذلك بإصلاح المنظومة القانونية للطبقة السياسية وتحديد العنصر البشري سواء كان منتخبا أو معينا بالتركيز على التنشئة السياسية والادارية والتكوين العلمي والمعرفي والتدريب العملي حتى يتم انتاج قيادات محلية فعالة ومميزة هذا من جهة وانتاج منظومة إنتخابية محلية تستجيب لمقتضيات الزمان والمكان من جهة ثانية ومحاولة إحلال القطيعة وبصفة تدريجية بين ميزانية الدولة والوعاء المالي المحلي من جهة بالإتجاه نحو الشراكة الإقتصادية الحقيقية بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص مع ضرورة إعادة النظر في معايير توزيع الصلاحيات ليؤخذ بعين الإعتبار مؤشرين أساسيين أولهما مدى تحقيق النمو السوسيو إقتصادي المحلي وثانيهما مدى مساهمة هذا النمو في المحافظة على سيادة الدولة ووحدتها وهدين المؤشرين هما الفيصل في توزيع المسؤوليات والصلاحيات.

الهوامش :

- 1 حمادوسليمة، مذكرة ماجستير، إصلاح الجماعات المحلية كخيار إستراتيجي جامعة الجزائر 3 ص 127
- 2 لطرش عبد المالك ، مصادر إختيار العمل السياسي لدى منازلي الأحزاب السياسية ، رسالة ماجستير 2010/2011، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر، ص 44 .
- 3 لطرش عبد المالك ، مصادر إختيار العمل السياسي لدى منازلي الأحزاب السياسية مرجع سابق ص 45.
- 4 دسدوس عادل. أثر إصلاح النظام الانتخابي على المشاركة السياسية من خلال الانتخابات المحلية في الجزائر، دراسة ميدانية لبلدية الطاهير 1997-2012 جامعة الجزائر 3 ص 168
- 5 صالح بلحاج: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال اليوم، دم ج. ، طبعة سنة 2010
- 6 بوكرا إدريس، نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط 4، 2007، ص 176
- 7 دسدوس عادل. أثر إصلاح النظام الانتخابي على المشاركة السياسية من خلال الانتخابات المحلية في الجزائر، مرجع سابق ص 168
- 8 دسدوس عادل. أثر إصلاح النظام الانتخابي على المشاركة السياسية من خلال الانتخابات المحلية في الجزائر مرجع سابق 168 169
- 9 بن عبد الحق فوزي، دور المجالس المحلية في التنمية المحلية –رسالة ماجستير-جامعة الجزائر 3 ص 82
- 10 أمل البشبيشي، نظام البناء والتحويل والتشغيل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 4 .
- 11 أحمد سرير، واقع ورهان الادارة المحلية الجزائرية في ظل التحول السياسي والاقتصادي 1989-2012، رسالة ماجستير 2014، جامعة الجزائر 3 ص 196 و 197
- 12 أحمد سرير، واقع ورهان الادارة المحلية الجزائرية في ظل التحول السياسي والاقتصادي 1989-2012 مرجع سابق 202.
- 13 أحمد سرير، واقع ورهان الادارة المحلية الجزائرية في ظل التحول السياسي والاقتصادي 1989-2012 مرجع سابق 204.